بلاغ صحفي

توقيع الهيئة الوطنية للعدول واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي اتفاقية من أجل انضمام الهيئة إلى برنامج"DATA-TIKA"

الرباط، 03 مارس 2026

وقّعت الهيئة الوطنية للعدول واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، يوم الثلاثاء 03 مارس 2026، بمقر اللجنة الوطنية، اتفاقية تُجسّد انضمام الهيئة إلى برنامج"DATA-TIKA".

وقد تم توقيع الاتفاقية من طرف السيد سليمان أدخول، رئيس الهيئة الوطنية للعدول، والسيد عمر السغروشني، رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. وتهدف هذه الاتفاقية إلى ملاءمة قطاع العدول مع مقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وذلك بجعل حماية المعطيات رافعة استراتيجية لتعزيز الثقة. وفي هذا الإطار، أحدثت اللجنة الوطنية قطبًا خاصًا موجهًا للعدول من أجل توفير مواكبة عن قرب، والإجابة عن الإشكاليات الخاصة بالقطاع، وتيسير مساطر الامتثال لأحكام القانون رقم 09.08، مع مراعاة خصوصيات مهنتهم.

من خلال هذه الشراكة، تؤكد الهيئة الوطنية للعدول واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي إرادتهما المشتركة في تعزيز منظومة مهنية للعدول قائمة على الامتثال والأخلاقيات واحترام الحقوق الأساسية المرتبطة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

بخصوص اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)

ينص الفصل 24 من الدستور المغربي على حماية الحياة الخاصة: "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة".

أحدثت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.09.15 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (جريدة رسمية عدد 5714 بتاريخ 05 مارس 2009).

بخصوص الهيئة الوطنية للعدول

تنص المادة 10 من الالقانون رقم 16.03 المنظم لخطة العدالة على اليمين القانونية المتعلقة بالمحافظة على أسرار المتعاقدين كما يلي:
"يؤدي العدل بعد ترسيمه وقبل الشروع في مهامه اليمين التالية:
" أقسم بالله العظيم أن أؤدي بكل أمانة وإخلاص المهام المنوطة بي، وأن أحافظ كل المحافظة على أسرار المتعاقدين، وأن أسلك في ذلك كله مسلك العدل المخلص الأمين."
يؤدي العدل هذه اليمين أمام محكمة الاستئناف المعين بدائرة نفوذها في جلسة خاصة، يحضرها رئيس المجلس الجهوي للعدول الذي يتولى تقديمه لهذه الغاية.